Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

نزاهة الانتخابات كأساس للحكم الرشيد: دراسة مقارنة في بناء شرعية المؤسسات في الدول الانتقالية

Electoral Integrity as a Foundation for Good Governance: A Comparative Study on Building Institutional Legitimacy in Transitional States

م.د. مصطفى صادق عواد

Mustafa Sadeq Awad

العراق- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61648

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تتفاوت جودة الانتخابات بشكل كبير حول العالم، ونظرًا للمخاوف الواسعة النطاق بشأن تراجع الديمقراطية عالميًا، أصبح تحسين جودة الانتخابات وحمايتها تحديًا سياسيًا ملحًا، وفي معظم الاحيان أثبت إقرار الإصلاحات لتعزيز جودة الانتخابات صعوبته، فقد تتردد الحكومات القائمة في تغيير القواعد التي أوصلتها إلى السلطة، وفي حال تمتعها بأغلبية تشريعية، فقد تسعى بدلًا من ذلك إلى إصلاحات تُسهل من تحقيق انتصارات انتخابية مستقبلية، مما قد يُقوض جودة الانتخابات بشكل أكبر، لذا فقد يواجه الإصلاح الانتخابي صعوبة في ترسيخ مكانته على أجندة السياسات، نظراً لتنافسه مع قضايا أخرى كالاقتصاد، والأمن، والتعليم، إضافة إلى ذلك، قد تواجه الحكومات اتهامات بالتلاعب بالعملية الانتخابية من قبل جماهير متشككة، حتى وإن كانت الإصلاحات المقترحة تهدف إلى تعزيز نزاهة الانتخابات.

في وقت ذاته تواجه فيه الانتخابات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم مجموعة متطورة ومتزايدة التعقيد من التهديدات والتحديات، هناك حاجة ملحة إلى تعاون مستدام بين الجهات المعنية في مجال نزاهة الانتخابات، إذ تُعد نزاهة الانتخابات محورًا رئيسًا في اي نظام ديمقراطي يسعى للوصول إلى الحكم الرشيد، وتعزيز شرعية المؤسسات، وبناء الثقة بين الدولة والمواطن، ومع تزايد عدد الدول التي تشهد انتقالًا سياسيًا أو إصلاحات ديمقراطية، أصبحت الانتخابات النزيهة احد أهم المؤشرات لمدى نجاح هذا التحول، لكنها كثيرًا ما تطرح إشكالات تتعلق بفعاليتها في تحقيق الإصلاح المؤسسي، فقد تُجرى انتخابات دورية في الدول الانتقالية، إلا أن الأداء الحكومي ومخرجات السياسات العامة لا تُظهر بالضرورة تحسنًا يُوازي التقدم في المعايير الانتخابية، مما يؤدي إلى اثارت تساؤلات عن العلاقة بين نزاهة العمليات الانتخابية وجودة الحكم.

الكلمات المفتاحية: نزاهة الانتخابات، الحكم الرشيد، شرعية المؤسسات، الدول الانتقالية، جنوب افريقيا، اندونيسيا، العراق، البوسنة والهرسك، كينيا.

Abstract:

The quality of elections varies considerably around the world. Given widespread concerns about the decline of democracy globally, improving and safeguarding election quality has become a pressing political challenge. Enacting reforms to enhance election quality has often proven difficult. Incumbent governments may be reluctant to change the rules that brought them to power, and if they hold a legislative majority, they may instead pursue reforms that facilitate future electoral victories, potentially undermining election quality even further. Therefore, electoral reform may struggle to gain traction on the policy agenda, as it competes with other issues such as the economy, security, and education. Furthermore, governments may face unfair accusations of election manipulation from skeptical publics, even if the proposed reforms aim to strengthen electoral integrity.

At a time when democratic elections worldwide face an increasingly sophisticated set of threats and challenges, sustained cooperation among stakeholders in the field of electoral integrity is urgently needed. Electoral integrity is a cornerstone of any democratic system striving for good governance, strengthening institutional legitimacy, and building trust between the state and its citizens. With the growing number of countries undergoing political transitions or democratic reforms, fair elections have become a key indicator of the success of these transitions. However, their effectiveness in achieving institutional reform is often questionable. While periodic elections may be held in transitional states, government performance and public policy outcomes do not necessarily reflect improvements commensurate with progress in electoral standards. This raises questions about the relationship between the integrity of electoral processes and the quality of governance.

Keywords: Electoral integrity, good governance, institutional legitimacy, transitional states, South Africa, Indonesia, Iraq, Bosnia and Herzegovina, Kenya.

إشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من السعي للإجابة على التساؤل الرئيس وهو (إلى أي مدى تسهم نزاهة الانتخابات في بناء شرعية المؤسسات السياسية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في الدول الانتقالية؟ وما هي العوامل التي تحدد فاعلية هذه العلاقة؟)، ويتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

1- ما هي نزاهة الانتخابات، وما هي مؤشرات المعتمدة لقياسها في الأدبيات المعاصرة؟
2- ما هي طبيعة العلاقة بين نزاهة الانتخابات والحكم الرشيد في الدول الانتقالية؟
3- كيف تؤثر نزاهة الانتخابات في بناء شرعية المؤسسات السياسية وتعزيز ثقة المواطنين بها؟
4- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين تجارب الدول الانتقالية في توظيف نزاهة الانتخابات لبناء مؤسسات شرعية مستقرة؟
5- ما هي الدروس المستفادة التي يمكن الافادة منها في إصلاح الانظمة الانتخابية وتعزيز الحكم الرشيد في الدول التي تمر بمراحل الانتقال السياسي؟

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في السعي إلى سد الفجوة المعرفية والتي تتمثل في تفسير العلاقة السببية بين نزاهة الانتخابات وجودة الحكم وانتاج الشرعية السياسية، وايضًا يسعى البحث من الربط بين عدد من الاطر النظرية المهمة مثل (الشرعية السياسية، الديمقراطية، بناء المؤسسات، الحكم الرشيد، الانتقال الديموقراطي)، مما سيؤدي إلى تقديم اطارًا تحليليًا متكاملاً يفسر ويوضح كيف تتحول الانتخابات من مجرد وسيلة لاختيار الحكام إلى آلية لإنتاج الثقة المجتمعية وتعزيز استقرار الدولة.

كما يركز البحث على الاهمية التطبيقية لعدد من الدول الانتقالية تنظم انتخابات دورية، ولكن هذه الانتخابات من الممكن أن لا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي أو تعزيز القة بالمؤسسات الرسمية، بل قد تكون سببًا في زيادة وتعميق الانقسامات والنزاعات إذا افتقدت الى معايير النزاهة والشفافية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تطوير إطار تحليلي يفسر الطريقة التي تسهم بها نزاهة الانتخابات في بناء الشرعية المؤسسية وتعزيز الحكم الرشيد في الدول الانتقالية، عبر المقارنة بين تجارب دولية مختارة، وتحليل التفاعل بين النزاهة الانتخابية والثقة العامة والأداء المؤسسي، وصولاً إلى تحديد الشروط اللازمة لتحويل الانتخابات من إجراء ديمقراطي شكلي إلى آلية فاعلة لترسيخ الشرعية السياسية والاستقرار المؤسسي.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن تأثير نزاهة الانتخابات في الوصول للحكم الرشيد ليس تأثيرا مباشرًا، وإنما تأثير غير مباشر أو شبه مباشر إذ تتوسطه شرعية المؤسسات السياسية، فالانتخابات النزيهة تؤدي إلى تعزيز الثقة العامة والقبول المجتمعي بالمؤسسات المنتخبة مما يزيد بذلك من شرعيتها وقدرتها على ممارسة السلطة بكفاءة وفاعلية، هذا الأمر ينعكس في نهاية المطاف على ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد واستدامة الاستقرار السياسي في الدول الانتقالية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج المقارن بوصفه المنهج الرئيس وذلك من خلال مقارنة عدد من الدول الانتقالية التي شهدت تجارب انتخابية مختلفة، كما تم الاعتماد على المدخل التاريخي لبيان بعض الحقائق التاريخية للتجارب الانتخابية في الدول المختارة، وأيضا تم الاعتماد على المدخل التحليلي من
أجل تحليل المفاهيم والنظريات المرتبطة بنزاهة الانتخابات، والشرعية المؤسسية، والحكم الرشيد، وبيان طبيعة العلاقة المتبادلة بينها.

كما تم الاعتماد على مدخل دراسة الحالة لاختيار نماذج من الدول الانتقالية والتي تمثل أنماطًا مختلفة من التجارب الانتخابية.

وعليه، سيتم تقسم هذا البحث إلى عدة محاور وهي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

إن من الامور المهمة التي يتطلبها أي بحث علمي هو ايجاد تأصيل نظري يلقي الضوء على ماهية متغيرات موضوع الدراسة ، منيطا اللثام عن أي غموض او التباس قد يتخلل البحث سواء كان على مستوى المفهوم، أو المصطلحات، وما يتعلق بتلك المفاهيم من جزئيات وتفصيلات لابد من توضيحها، بالإيجاز تارة، وبالإسهاب أخرى، وحسب ما يتطلبه المفهوم من إيضاح يتناسب مع غموضه أو وضوحه، وعليه سيتم تقسيم هذا المحور الى عدة فروع وهي:

أولاً: مفهوم نزاهة الانتخابات

لم يُعد مفهوم نزاهة الانتخابات يقتصر على ضمان سير عملية التصويت أو منع حالات التزوير في يوم الاقتراع، بل هي تمثل اليوم إطارًا مؤسسيًا متكاملًا يحتوي على عدد من المبادئ والمعايير التي تحكم جميع المراحل التي تمر فيها العملية الانتخابية، إذ تبدأ هذه المراحل من الإطار الدستوري والقانوني، مرورًا بتسجيل الناخبين والمرشحين، ومن ثم تنظيم الحملات الانتخابية، وضمان استقلالية الجهة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، وصولًا إلى اعلان النتائج، والنظر في الطعون الانتخابية وتسويتها، ثم الموافقة والقبول من قبل الاطراف السياسية والمجتمع بنتائج الانتخابات ومخرجاتها، هذا التطور في العملية الانتخابية يعكس تحولًا جوهريًا في الفكر الديموقراطي، فالانتخابات لم تُعد تقيم على الانتظام في الوقت أو ارتفاع نسب المشاركة فيها، بل بمدى توافقها مع المبادئ الدولية للنزاهة والشفافية والمساواة والتنافس العادل بين الاطراف، ومدى القدرة على انتاج سلطة سياسية تتمتع بالشرعية والثقة العامة من قبل المجتمع وتحقق طموحه وتطلعاته.

عرفت الانتخابات النزيهة بعدة تعاريف منها تعريف الامين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان) للانتخابات النزيهة على انها "أية انتخابات تقوم على المبادئ الديمقراطية في حق الاقتراع العام والمساواة السياسية، كما تعكسها المعايير والاتفاقيات الدولية وتتحلى بالمهنية والحيادية والشفافية في الاعداد لها وادارتها عبر جميع مراحل الدورة الانتخابية")كوفي عنان وآخرون،(2012 ، وقد عرفت نزاهة الانتخابات على أنها " الالتزام العالمي بالمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية خلال جميع مراحل الدورة الانتخابية، مع التأكيد على أن تقييم نزاهة الانتخابات ينبغي أن يستند غلى مجموعة مترابطة من المعايير، وتشمل سيادة القانون وحياد الإدارة الانتخابية، والشفافية، وحرية الاعلام، وتكافؤ الفرص بين المرشحين، وحماية الحقوق السياسية للناخبين، واستقلال القضاء في الفصل بالمنازعات الانتخابية" (Norris, Frank, Martine, & and others, 2014)، كما وقد وضع (روبرت دال) الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن شروط الشكل الديمقراطي حسب وجهة نظره ، غير انه لم يقدم تعريفًا تفصيليًا للانتخابات الديمقراطية ، مؤكدا ضرورة أن يسبق

اجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية ، معتبرًا أن الترتيب المنطقي للأمور يكون عبر (حرية التعبير ، حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة متنوعة ، حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة، اجراء انتخابات حرة ونزيهة) (Dahl & edited by Asbgorn Eide and Bern, 1992) .

كما وأن الانتخابات التي تشهدها الديمقراطيات المعاصرة ليست هدفاً بذاتها، وإنما هي آلية يراد منها تحقيق مقاصد مهمة، ويرتبط بها ما يعرف بفعالية الانتخابات الديمقراطية النزيهة، أي ما يترتب على الانتخابات من نتائج حقيقية وواقعية، أو ما تؤديه الانتخابات من وظائف فعلية في ضوء المقاصد التي من أجلها أجريت الانتخابات، ومن أهم وابرز مقاصد الانتخابات الديمقراطية النزيهة هي (Norris, Why Electoral Integrity Matters, 2014) (ماضي، 2009):

1- الشرعية السياسية تكون قائمة على الإرادة الحرة للمواطنين.
2- زيادة ثقة المجتمع بالمؤسسات الدستورية.
3- العمل بالمساءلة والشفافية وسيادة القانون من أجل ارساء الحكم الرشيد.
4- ضمان التداول السلمي للسلطة.
5- تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي بما يدعم مسارات التحول الديمقراطي.

وعليه، فأن نزاهة الانتخابات اصبحت تُعد مؤشرًا مركزيًا لتقييم جودة الديمقراطية ولا سيما في البلدان الانتقالية والتي تسعى من الوصول إلى الحكم الرشيد،

ثانيًا: مفهوم الحكم الرشيد ومؤشرته

إن مفهوم الحكم الرشيد تطور بشكل ملحوظ منذ نهاية القرن العشرين، فهو انتقل من اعتباره مفهوم يرتبط بالإدارة العامة إلى اطار تحليلي متكامل واسع جداً، إذ اصبح يربط بين جودة المؤسسات وكفاءة إدارة الموارد العامة، واحترام سيادة القانون، والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، كما أن مفهوم الحكم الرشيد يعتبر من أكثر المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تداولا، وأن اختلفت الزوايا التي يجري الدخول منها عند مقاربة هذا المفهوم ، أو عند التحدث عن مفهوم الدولة وهو في اصله مفهوم محايد، إذ أنه يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

تعرف الأمم المتحدة الحكم الرشيد على أنه " كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها" (الامم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد).

أما مؤشرات الحكم الرشيد فهي (ياسر، 2017):

1- سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر مدى سيادة القانون على الجميع دون استثناء أو تمييز، ومدى استقلال القضاء.

2- مكافحة الفساد: يقيس هذا المؤشر ما مدى قدرة الدولة على الحد من استغلال السلطة العامة وتحقيق مكاسب خاصة، وما هي درجة الانتفاع الخاص من المال العام ومن مقدرات الدولة، وكذلك ما مدى سيطرة الجهات المتنفذة والتي تنتفع من المال العام على السلطة.

3- التصويت والمساءلة: يقيس هذا المؤشر ما مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير، اما المساءلة فهي ما مدى القدرة على مساءلة المسؤولين بكل شفافية ووضوح، وما مدى قدرة تحملهم للمسؤولية التي انيطت بهم.

4- الاستقرار السياسي وغياب العنف: يركز هذا المؤشر على ما مدى استقرار النظام السياسي ، وما هي احتمال حدوث عنف سياسي أو التعرض لموجات من الارهاب أو الانقلابات أو الصراعات الداخلية.

5- فاعلية الحكومة: المقصود بها قدرة الحكومة على القيام بإنجاز المشاريع الاكثر فاعلية، وتحقيق انجازات تتوافق مع تطلعات وطموح الشعب.

6- الجودة التنظيمية: ما مدى قدرة الحكومة على صياغة واعداد سياسات عامة تسهم في تحسين الوضع وتحقيق التنمية المستدامة على الاصعدة جميعها.

اما عناصر الحكم الرشيد فهي:

شكل رقم واحد (عناصر الحكم الرشيد)

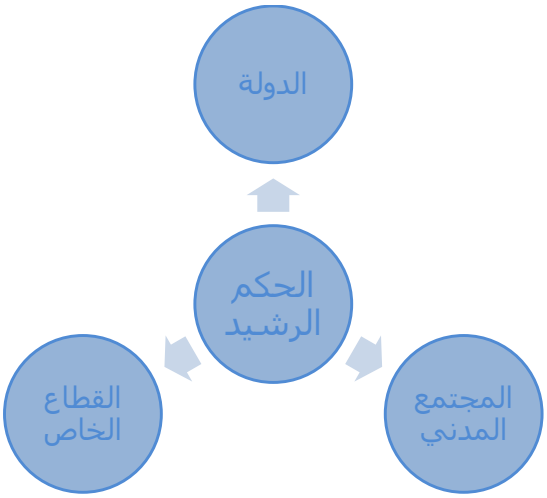

ثالثًا: مفهوم الشرعية المؤسسية

تمثل الشرعية المؤسسية الاساس الذي تستند اليه المؤسسات العامة في ممارسة سلطتها واعمالها ومن ثم قبول ما يصدر عنها من قبل المجتمع، وهذه الشرعية لا تقوم على القوة والاكراه، وإنما تقوم على اقناع المواطنين بأن المؤسسة تمارس صلاحياتها وسلطاتها وفقًا للقانون وبطريقة عادلة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة (Weber, 1978).

كما وأن للشرعية المؤسسية أهمية كبيرة جدا في الدول الانتقالية، بسبب أن المؤسسات في هذه الدول تواجه تحديات تتمثل في اعادة بناء الثقة بعد فترات الصراع أو عدم الاستقرار أو وجود سلطة مستبدة أو فاسدة، إذ لا يكفي وجود دستور وانتخابات دورية للإنتاج مؤسسات تتمتع بالشرعية، بل يتطلب أن يكون المواطنين على ثقة تامة بأن هذه المؤسسات جاءت نتيجة عملية سياسية نزيهة، وتعمل وفق مبادئ الشفافية والوضوح والمساءلة وسيادة القانون (Fukuyama, 2014).

وبعد أن تمنح الانتخابات النزيهة المؤسسات شرعيتًا مبدئيتًا عند تشكيلها، فانهُ يقع على عاتق هذه المؤسسات تعزيز هذه الشرعية عبر عملية تراكمية تتأثر باستمرار بأداء هذه المؤسسات، إذ تسهم تدريجيًا في ترسيخ وتثبيت هذه الشرعية.

رابعًا: العلاقة النظرية بين نزاهة الانتخابات والحكم الرشيد

تُعد العلاقة بين الانتخابات النزيهة والحكم الرشيد إحدى القضايا الرئيسة المهمة في مفاهيم ادارة الدولة وشكل النظام السياسي، كونها توضح الكيفية التي تتحول بها الانتخابات من عملية دستورية إلى آلية للإنتاج السلطة، مع تمتع هذه السلطة بالشرعية اللازمة والقدرة والكفاءة على ادارة الشأن العام، فوفقًا لهذا فأن نزاهة الانتخابات ما هي الا نقطة البداية لتحقيق الحكم الرشيد، كونها تمنح السلطة تفويضًا شعبيًا مشروعًا، وتسهم في تأسيس علاقة تقوم على الثقة والمساءلة والشفافية بين الدولة والمجتمع، هذه العلاقة تنشأ وتتبلور عبر الشرعية المؤسسية باعتبارها حلقة الوصل بين الانتخابات والحكم، فاذا كانت الانتخابات نزيهة فأن المؤسسات المنتخبة سوف تكتسب قبولًا سياسيًا واجتماعيًا، وبذلك يزداد استعداد المواطنين للامتثال بقرارات هذه المؤسسات، أما اذا شاب العملية الانتخابية مخالفات جوهرية وخروقات فأنها سوف تؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات وقد يزيد من فرص الطع في شرعية السلطة (Beetham, 2013)، وهذا يعني أن الانتخابات النزيهة لا تنتج الحكم الرشيد بشكل مباشر، بل تنتج أولاً شرعية مؤسسية والتي بدورها تشكل الاساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد.

وعليه، فأن العلاقة بين نزاهة الانتخابات والحكم الرشيد علاقة غير مباشرة، إذ تتوسطها الشرعية المؤسسية، فكلما كانت الانتخابات نزيهة بمستويات اعلى، سيؤدي إلى ازدياد شرعية المؤسسات المنتخبة، مما يؤدي إلى ارتفاع ثقة المواطنين بها، وبذلك يعزز قدرة المؤسسات على تطبيق مبادى الحكم الرشيد.

المحور الثاني: نزاهة الانتخابات بوصفها مدخلاً لبناء الشرعية المؤسسية

أولاً: معايير النزاهة الانتخابية

إن نزاهة الانتخابات لا تقتصر على خلو عملية التصويت من التزوير ، بل تطبق على جميع مراحل العملية الانتخابية وكل ما يخصها، ابتدأ من الإطار القانوني وتنتهي بإعلان النتائج والنظر في الطعون، إذا فالحكم على نزاهة الانتخابات لا يعتمد على يوم الاقتراع فقط، بل يعتمد على سلامة جميع ما تمر به العملية الانتخابية من مراحل سواء قبل الانتخابات او اثنائها وبعدها (International IDEA, 2022)، وهنالك عدد من المعايير التي يتحدد من خلالها تقييم جودة العملية الانتخابية وبالتالي تأثيرها على الشرعية المؤسسية وعلى الحكم الرشيد وهي:

جدول رقم (1) أثر معايير النزاهة الانتخابية على الشرعية المؤسسية والحكم الرشيد

معيار النزاهة الانتخابية	أثره في الشرعية المؤسسية	اثره في الحكم الرشيد
وجود إطار قانوني	يعزز من شرعية السلطة	يدعم الدستور والقانون وعلويته
تكافؤ الفرص	القبول والرضا على نتائج الانتخابات	يسهم في تعزيز المساءلة
شفافية الاجراءات للعملية الانتخابية	تسهم في زيادة ثقة الشعب في العملية الانتخابية ومخرجاتها	تسهم في رفع مستوى الشفافية والوضوح من قبل المؤسسات الرسمية
ادارة انتخابية مستقلة	تسهم في حياد المؤسسات	تؤدي إلى تحقيق فاعليه حكومية عالية
رقابة السلطة القضائية المستقلة	تسهم في حماية الحقوق السياسية	تؤدي إلى ترسيخ العدالة في المؤسسات كافة

المصدر: الجدول من عمل الباحث

يوضح الجدول اعلاه أن معايير النزاهة الانتخابية تؤثر بشكل كبير في تحقيق الشرعية المؤسسية وهو ما يؤدي إلى تحقيق الحكم الرشيد، فوجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية يؤدي إلى تعزيز شرعية السلطة ومؤسساتها مما يؤدي بذلك إلى علوية الدستور والقوانين، وينطبق الأمر على بقية المعايير في الجدول.

ثانياً: الثقة العامة والقبول بنتائج الانتخابات

إن من أهم المؤشرات التي يمكن عبرها قياس قوة العلاقة بين الدولة والمجتمع هي الثقة العامة، كونها تعكس مدى اقتناع وتقبل المواطنين بأن المؤسسات العامة تعمل وفقاً للقانون والعدالة المجتمعية وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، فعلى مستوى الانتخابات، فتبدأ الثقة العامة من المشاركة في الانتخابات ثم قبول النتائج ثم الاعتراف بشرعية المؤسسات الناتجة عن هذه الانتخابات.

فالثقة العامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنزاهة الانتخابات، فكلما ارتفعت نسب الشفافية في الانتخابات واستقلال الادارة الانتخابية وقلت الفوارق في الفرص بين المتنافسين اضافة إلى الرقابة القضائية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الثقة العامة للمواطنين، مما يؤدي إلى قبول نتائج الانتخابات، ورغم ذلك لا يعني قبول نتائج الانتخابات اتفاق جميع الاطراف على نتائجها أو الرضى عنها، بل يعد اعترافًا بأن الاجراءات كانت عادلة ومنصفة ومحايدة، وهو ما يعرف بمبدأ (قبول الخاسر) الذي يُعد مؤشراً على رسوخ الشرعية الديمقراطية (Christopher J. Anderson، 2007).

وعليه، فأن حلقة الوصل بين نزاهة الانتخابات والشرعية المؤسسية هي الثقة العامة، فالانتخابات التي تلتزم بمعايير النزاهة تسهم في تعزيز ثقة المواطنين بها، مما يدفعهم للاعتراف بشرعية المؤسسات والامتثال لها، وكما موضح في الشكل رقم (2):

شكل رقم (2) دور الثقة العامة في الوصول للشرعية المؤسسية

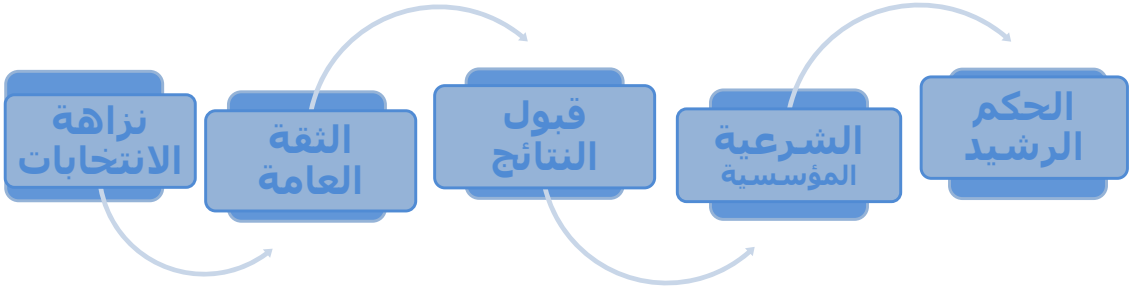

المصدر: الشكل من عمل الباحث

ثالثًا: دور الإدارة الانتخابية المستقلة

يُعد استقلال الإدارة الانتخابية من أهم الركائز والمعايير التي ترتكز عليها نزاهة الانتخابات، كون الاستقلال الذي يقصد به هو الاستقلال القانوني والاداري والمالي الذي يضمن أدائها بعيدًا عن تأثير السلطات السطات الرسمية أو الاحزاب السياسية أو غيرها من الجهات التي من الممكن أن تؤثر على أداء الإدارة الانتخابية.

في الدول الانتقالية، تبرز أهمية الإدارة الانتخابية لاسيما كون المؤسسات السياسية في طور إعادة البناء، فتكون الثقة بين الأطراف السياسية ضعيفة، وتكون الثقة العامة من قبل الشعب للمؤسسات محدودة، ففي هذه الاوضاع يعق على عاتق الإدارة الانتخابية مسؤوليات اكبر من ادارة العملية الانتخابية، بل تصبح طرفًا محوريًا في إدارة التنافس السياسي بين الاطراف وفقًا لقوانين وقواعد تعمل على عد تحول الخلافات بين الطراف المتنافسة في الانتخابات إلى ازمات تهدد الاستقرار السياسي للدولة(United Nations, 2012) .

رابعًا: سيادة القانون واستقلال القضاء

أهم الضمانات المؤسسية لنزاهة الانتخابات هو سيادة القانون واستقلال القضاء، كونهما يوفران الإطار القانوني الذي يحكم العملية الانتخابية، والضامن لتطبيق اجراءاتها على الجميع بدون استثناء، فالانتخابات لا تؤدي دورها في بناء شرعية المؤسسات مال لم تمن في ظل نظام قانوني يضمن المساوة والعدالة أمام القانون.

فسيادة القانون تعني خضوع الجميع سواء كانوا افرادًا أو مؤسسات والسلطات العامة لإحكام القانون، هذا المبدأ يسهم بشكل كبير في حماية العملية الانتخابية من التعسف أو التدخلات السياسية، كونه يضع حدودا قانونية واضحة وغير قابلة للتفسير بأكثر من صيغة مما يؤدي بأن تكون المنافسة الانتخابية محكومة بقوانين وليس بموازين النفوذ والقوة، أما استقلال القضاء فيقصد به تمتع السلطة القضائية على ممارسة اختصاصاتها بعيدًا عن اي تأثيرات أو ضغوط مما يجعل القانون هو الفيصل لحل المنازعات، فاستقلال القضاء يؤثر بشكل جوهري في نزاهة الانتخابات كونها الجهة المختصة في النظر في الطعون والبت في المخالفات وحماية الحقوق الدستورية للناخبين المرشحين، مما يزيد من ثقة المواطن بنتائج الانتخابات كونهم يثقون بحياد القضاء وبتالي القبول بنتائجها ومخرجاتها (ماضي ع.، 2009).

وعلى اساس ما تقدم، فيتضح أن نزاهة الانتخابات تُعد المدخل الرئيس للشرعية المؤسسية، كونها تؤسس للثقة العامة سواء بين الاطراف السياسية أو بين المجتمع الحكومة، وأن بناء الشرعية المؤسسية هو نتاج لتفاعل مجموعة من العوامل ذات التأثير المترابط، تبدأ من الالتزام بمعايير نزاهة الانتخابات وتنتهي بترسيخ سيادة القانون واستقلال القضاء، لذا فان العلاقة بين نزاهة الانتخابات والشرعية المؤسسية علاقة سببية وتراكمية.

المحور الثالث: الدراسة المقارنة للدول الانتقالية

استند البحث في هذا المحور على حالات مختارة وفقًا لمعايير علمية تسهم في تفسير أوجه التشابه والاختلاف بينها، إذ تم البحث بدول شهدت انتخابات وحققت نسب متفاوتة في بناء الشرعية المؤسسية، هذه الدول مرت بمرحلة الانتقال السياسي التي اعقبت تغيرًا في بنية النظام السياسي، سواء كان هذا التغيير نتيجة لتحول ديمقراطي، أو سقوط نظام شمولي، أو انتهاء صراع داخلي، يعقبها اعادة تشكيل مؤسسات دستورية ثم انتخابات تسهم في اعادة تشكيل السلطة السياسية، مما يوفر بيانات موثوقة مؤشرات دولية لقياس نزاهة الانتخابات ومستوى سيادة القانون، وعليه سيتم تقسم هذا المحور إلى:

أولًا: نماذج نجحت في بناء الشرعية المؤسسية:

إن الانتخابات قد لا تؤدي إلى بناء مؤسسات ذات شرعية ومقبولية عامة، لكن هنالك بعض من لدول الانتقالية التي استطاعت أن توظف الانتخابات لإعادة ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومن هذه الدول هي:

1- جنوب افريقيا:

أن من ابرز النماذج نجاحًا للانتقال الديمقراطي هي دولة جنوب أفريقيا، إذ شكلت الانتخابات في عام 1994 نقطة تحول تاريخية انهت نظام الفصل العنصري، واسهمت بشكل كبير في ارساء نظامًا سياسيًا قائم على المشاركة السياسية والتعددية، هذه الانتخابات وفرت ضمانات كبيرة للنزاهة منها:

أ- انشاء لجنة انتخابية مستقلة.

ب- توافق القوى السياسية على أطار قانوني موحد.

ت- اشراك المراقبين المحللين والدوليين في العملية الانتخابية.

ث- الالتزام بنتائج الانتخابات من قبل الاطراف المشاركة فيها.

هذه الاجراءات اسهمت بشكل كبير في زيادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية، ومنحت المؤسسات الجديدة الشرعية السياسية والاجتماعية، مما زاد من قدرتها على ادارة المرحلة الانتقالية بقدر كبير من الاستقرار، عبر ممارسة وظائفها باستقلالية وفاعلية، فرسخت من مكانة البرلمان والقضاء والهيئات المستقلة، فضلا عن توفيرها بيئة سياسية مناسب لأطلاق مشروع المصالحة الوطنية(Mawson, 2010) .

2- اندونيسيا:

عقب سقوط نظام " سوهارتو " عام 1998 شهدت إندونيسيا تحولاً سياسيًا، ولذلك واجهت الدولة تحديات كبيرة جداً تتعلق معظمها في إعادة بناء مؤسساتها السياسية وترسيخ الثقة بالنظام الجديد، وفي عام 1999 تم اجراء أول انتخابات لتكون الاختبار الحقيقي للدولة على ادارة الانتقال الديمقراطي والذي يقوم على اساس المنافسة الحرة وسيادة القانون، فكان نجاح هذه الانتخابات مرتبط بعدة اجراءات وهي:

أ- تحديث التشريعات الانتخابية.

ب- انشاء لجنة انتخابية مستقلة.

ت- ضمان استقلالية القضاء وتعزيز الرقابة.

ث- اشراك منظمات المجتمع المدني كمراقبين على الانتخابات.

هذه الاجراءات اسهمت بشكل فعال في رفع الثقة العامة بالعملية الانتخابية مما أدى إلى قبول نتائجها من قبل الاطراف السياسية والمجتمع، ومع الاستمرار في العمل بهذه الإصلاحات زاد من ترسيخ دور المؤسسات وتعزيز استقلال القضاء، هذه النجاحات جاءت نتيجة تكامل بين نزاهة العملية الانتخابية والإصلاح المؤسسي وهو ما أدى بالتالي إلى تحول الشرعية الانتخابية إلى شرعية مؤسسية مستقرة وراسخة (MIETZNER, 2009).

وعلى أساس ما تقدم، فأن التجربتين اعتمدتا على إدارة الانتخابية مستقلة، وإطار قانوني، ورقابة فاعلة، ومن ثم قبول الاطراف السياسية بنتائج الانتخابات، يرافق هذا كله ارادة سياسية ومجتمعية لإجراء إصلاحات جوهرية مؤسسية، مما دعم الشرعية المؤسسية والتي استطاعت على دعم الاستقرار السياسي وتعزيز الحكم الرشيد.

ثانيًا: نماذج تعثرت رغم إجراء الانتخابات

أن اجراء انتخابات دورية لا يؤدي بالضرورة إلى وجود مؤسسات ذات شرعية عامة تؤدي للحكم الرشيد، فمن الممكن أن تخفق الانتخابات في تحويل الشرعية الانتخابية إلى شرعية مؤسسية مستقرة، وسبب ذلك هو ضعف سيادة القانون، والمؤسسات المسيسة، فضلاً عن غياب الثقة العامة والانقسامات السياسية أو المجتمعية، فالانتخابات رغم ضروريتها الديمقراطية لكنها ليست كافية لبناء مؤسسات تتمتع بالشرعية والثقة العامة، بل يتطلب أن تكون انتخابات نزيهة مقترنة بإصلاحات قانونية ومؤسسية، وعليه سيتم البحث في النماذج التي تعثرت وهي:

1- العراق:

بعد العام 2003 شهد العراق العديد من الانتخابات سواء البرلمانية والمحلية، أسهمت هذه الانتخابات في تشكيل وبناء مؤسسات الدولة وفق الآليات والسياقات الديمقراطية، ورغم هذا لم تنجح هذه الانتخابات من زيادة الثقة العامة في المؤسسات أو العملية الانتخابية والسياسية برمتها، ففي كل انتخابات تظهر الطعون في نزاهة الانتخابات وما رافقتها من إجراءات، نتيجة لضعف الثقة في مفوضية الانتخابات المستقلة، وكذلك الاتهام المتكرر والمتبادل بين الاطراف المتنافسة باستخدام المال السياسي، وأيضاً الانقسامات الطائفية والحزبية وتأثيرها على العملية الانتخابية والسياسية، هذا كله أدى بأن تكون المؤسسات العراقية أمام تحديات كبيرة جداً، هذه التحديات أدت إلى ضعف الإدارة العامة، و استشراء الفساد، و ضعف الثقة بمجلس النواب والاحزاب السياسية، مما أضعف من قدرة الانتخابات على إيجاد شرعية مؤسساتية في العراق (United Nations/ Security Council, 2021).

ويتضح هذا بعد كل انتخابات لا سيما بعد انتخابات عام 2010 تظهر مشكلة الكتلة الاكبر، فالكتلة التي تحصل على اكبر عدد من المقاعد النيابية بعد المصادقة على نتائج الانتخابات لا تشكل الحكومة أو مرشحها لا يحصل على منصب رئيس مجلس الوزراء، مما افقد الانتخابات من جوهرها، فمثلاً أن الشعب ينتخب من أجل وصول المرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء، وبعد الانتخابات يتم ترشيح واختيار من لم يرشح للانتخابات، اضافة إلى كثرة الطعون المقدمة من قبل الاطراف السياسية المتنافسة في الانتخابات.

2- البوسنة والهرسك:

يُعد اتفاق دايتون للسلام عام 1995 لحظة حاسمة في إنهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك والتي استمرت اكثر من ثلاث سنوات إذ عرفت هذه الحرب بجرائم التطهير العرقي وانتهاكات هائلة لحقوق الانسان ، لكنه في ذات الوقت أسّس لنظام سياسي واجتماعي شديد الخطورة مبني على مبدأ تقاسم السلطة الاثني، وهي مقاربة غالبًا ما تكون مزدوجة النتائج إذ يحمل في طياته نتائج ايجابية ترافقها بالقدر نفسه نتائج سلبية، فهي تُنهي النزاع لكنها تُجمّد الديناميكيات الديمقراطية وتُبقي على الهويات المتصارعة وتعقيد عملية صنع القرار وإضعاف كفاءة المؤسسات العامة (عواد، عيسى، و اسماعيل، 2025).

يُعد النظام الانتخابي في البوسنة والهرسك بعد اتفاق دايتون، نظام معقّد يجمع بين التمثيل النسبي وتقاسم السلطة الاثني، وهذا النظام ليس فقط آلية لاختيار الممثلين، بل هو جزء أساسي من النظام السياسي المصمم لضمان توازن دقيق بين الجماعات الثلاث الرئيسية: البوشناق (المسلمون)، والكروات (الكاثوليك)، والصرب (الأرثوذكس)(Belloni) ، ومن المأخذ على العملية الانتخابية هي أن المرشحين يُعرّفون أنفسهم وفقا للتقسيمات

الاثنية، ويجب عليهم التمسك بهوية واحدة فقط، لذا لا يُمكن ترشيح (أو تصويت) أي شخص عن العضو البوسني والكرواتي معًا، أو تحديد هويته خارج هذه المجموعات، مما عزز الانقسامات داخل المجتمع(Bieber, 2004) .

ورغم تكرار الانتخابات وبصورة منتظمة تقريبًا، إلى أن استمرار الانقسامات الأثنية والسياسية و ضعف استقلال القضاء، واستشراء الفساد، وضعف إجراءات الإصلاح الحقيقي، حال دون ترسيخ ثقة المواطنين بالانتخابات، مما اضعف الثقة العامة بالمؤسسات الرسمية وشرعيتها (Kapidžić, 2023).

3- كينيا:

شهدت كينيا عدد من الانتخابات، لكن الطعون التي تقدم بعد الانتخابات ادت وبشكل كبير إلى اندلاع ازمات سياسية واعمال عنف كبيرة، مما يدل على ضعف الثقة بالمؤسسات الانتخابات والقضائية، فرغم أن المحكمة العليا الكينية عدت انتخابات عام 2017 باطلة وأمرت بإعادتها، إلى أن هذا الامر لم يسهم في بناء الثقة العامة وبالتالي لم يؤدي إلى تأسيس الشرعية المؤسسية (Cheeseman, 2018) .

وعلى أساس ما تقدم، فان الحالات الثلاث تشترك في النتيجة ذاتها، بأن الانتخابات وأن كانت دورية ومنتظمة إلى أنها غير كافية للإنتاج شرعية مؤسسية مستقرة وثابتة، ففي العراق سبب التعثر هو ضعف آليات الحوكمة وتراجع الثقة في المؤسسات ولا سيما الانتخابية منها مما جعل نسب الناخبين المشاركين في الانتخابات تكون متذبذبة، أما في البوسنة والهرسك فأن النظام السياسي والمؤسسات الرسمية تأثرت بشكل كبير بالانقسامات الاثنية، وفي كينيا أدى تراجع الثقة في العملية الانتخابية إلى عدم تقبل نتائج الانتخابات.

المحور الرابع: المتطلبات المؤسسية لتحويل نزاهة الانتخابات إلى إساس للحكم الرشيد

هنالك عدة متطلبات تسهم بشكل كبير في تحويل نزاهة الانتخابات إلى إساس للحكم الرشيد وهذه المتطلبات هي:

أولاً: الإصلاحات القانونية والمؤسسية لتعزيز نزاهة الانتخابات

تُعد الإصلاحات القانونية والمؤسسية من الضروريات التي تسهم في تحقيق نزاهة الانتخابات، وهذه الإصلاحات هي (وول، واخرون، و ترجمة: ايمن ايوب، 2006):

1- إصلاح التشريعات الانتخابية: ويكون ذلك عبر إجراء تعديلات على قانون الانتخابات أو تغييره في الكامل مما يضمن وضوحها واستقرارها، ويتلاءم مع اختيارات الناخب ويكفل التكافؤ بين جميع المرشحين بدون استثناء، كذلك تكون التشريعات الجديدة ضامنة لأصوات الناخبين وعدم تحولها لمرشح اخر والتقليل من الهدر فيها، مما يقلل من الثغرات التي قد تستغل للتأثير في نزاهة العملية الانتخابية.

2- تعزيز استقلال الادارة الانتخابية: عدم التدخل في عمل الهيئة أو المفوضية المشرفة على الانتخابات وضمان استقلالها الإداري والمالي والوظيفي، فتمارس اختصاصاتها وتتخذ القرارات المناسبة بدون إي ضغوط سياسية، مما يعزز ثقة المواطن والاحزاب بنتائجها ومخرجاتها.

3- تطوير منظومة العدالة الانتخابية: وذلك عبر ايجاد وسائل قانونية ذات فاعلية عالية في النظر بالطعون والشكاوى الانتخابية، وضمان سرعة البت فيها، عبر قضاء مستقل ومحايد يهدف لحماية الحقوق السياسية لجميع المتنافسين في الانتخابات.

4- إصلاح المؤسسات الرقابية: تعزيز دور الاجهزة الرقابية والمعنية بالنزاهة لمتابعة الانفاق في الحملات الانتخابية، والتحقق من مدى التزام المرشحين والاحزاب بالقوانين.

5- ضمان استقرار القواعد القانونية: أن استقرار التشريعات يعزز اليقين القانوني والثقة العامة بقواعد المنافسة العامة، لهذا يفضل تجنب التعديلات على القوانين الخاصة بالانتخابات لا سيما قبل موعد انعقادها.

ثانياً: تطوير النظام الحزبي

1- تفعيل الديموقراطية الداخلية للأحزاب السياسية: ويكون عبر دفع الاحزاب لاعتماد اليات شفافة في اختيار القيادات والمرشحين (سكارو، 2005).

2- تنظيم تمويل الاحزاب والحملات الانتخابية: اتباع اجراءات صارمة وحديثة لمعرفة مصادر الاموال، واجبار الاحزاب والمرشحين عن الافصاح عن الاموال التي تستخدم في الحملات الانتخابية، وتحديد سقف الاموال التي تستخدم فيها (نوير، 2003).

3- الحد من الشخصنة والمحاصصة السياسية: اي الانتقال من التنافس القائم على الاشخاص والانتماءات الفرعية إلى التنافس القائم على الكفاءة والمواطنة والقدرة على تقديم الافضل وطرح وتنفيذ البرامج السياسية التي تسهم في تطوير المؤسسات.

4- ترسيخ ثقافة قبول نتائج الانتخابات: ويكون ذلك عبر اللجوء الى الوسائل القانونية في حل النزاعات أو الاعتراض على النتائج ويكون ذلك بالطرق السلمية، لكي يعزز من مبدأ التداول السلمي للسلطة.

5- التنافس الانتخابي مرتبط بالسياسات العامة: على الاحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين في الانتخابات أن تستند حملاتهم الانتخابية على برامج واقعية تعالج مختلف قضايا المجتمع أو على الاقل جزء منها، والابتعاد عن الخطابات الشعبوية أو لغة الهويات الفرعية الضيقة.

ثالثًا: تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام باعتبارهما آليتين لرقابة المجتمعية على الانتخابات

يُعد المجتمع المدني والإعلام من آليات الرقابة، لا سيما بعد التطور التكنولوجي الكبير ودخول وسائل التواصل كمنصات إعلامية سريعة الانتشار، لذا فأن لهما أدوار مهمة منها:

1- مراقبة الانتخابات: تعمل منظمات المجتمع المدني والوسائل الاعلامية سواء كانت المحلية او الدولية في متابعة العملية الانتخابية وفي مراحلها كافة، وتعمل على رصد المخالفات (محمود، 2012).

2- التوعية على الانتخابات النزيهة: ويكون ذلك عبر نشر الثقافة الانتخابية، والتعريف بحقوق المواطنين وواجباتهم، والاسهام في توجيه المواطنين ولا سيما الفئات المهمشة من المشاركة في الانتخابات (احمد، 18).

3- مكافحة التظليل الاعلامي: العمل على مواجهة الأخبار الكاذبة والمضللة وكذلك الحد من خطابات التي تكون فيها كراهية أو حث على العنف وتفرقة المجتمع، والتي قد تؤثر في خيارات الناخبين (معهد السلام الامريكي، يوليو-تموز 2004).

رابعاً: اهمية التكنولوجيا والتحول الرقمي في نزاهة الانتخابات

1- سجل انتخابي الإلكتروني: ضرورة وجود قاعدة بيانات رقمية دقيقة للناخبين وللمرشحين، ويتم تعديلها بشكل دوري.

2- التسجيل البيومتري: يضفي التسجيل البيومتري الشرعية على العملية الانتخابية، والذي يعتمد على بصمات الاصابع أو العين وغيرها، للتحقق من هوية الناخبين، ومنع اي محاولات للتزوير والتصويت المتكرر (Wolf & and others, 2017).

3- العد والفرز الاليكتروني واليدوي: يكون الاعتماد على العد والفرز الالكتروني، اضافة إلى العد والفرز اليدوي من أجل التأكد من صحة النتائج، مما يرفع من مستوى الدقة والشفافية (OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights ODIHR, 2024).

4- حماية الانظمة الانتخابية: ويكون عبر حماية البيانات الانتخابية من الاختراق او التلاعب (Staak & Wolf, 2019).

5- ادخال انظمة الذكاء الاصطناعي في متابعة سير العملية الانتخابية: من المهم ادخال وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في متابعة سير العملية الانتخابية ورصد المخالفات وتحليل النتائج ومعرفة المخاطر الانتخابية، وتحليل البيانات الكبيرة وبدقة وسرعة، وكشف الانماط المختلفة في السلوك الانتخابي.

المحور الخامس: اطار سياساتي لتحويل نزاهة الانتخابات إلى مدخل للحكم الرشيد في العراق

في هذه المحور تم اختيار نموذج العراق لوضع سياسة عامة من أجل انتخابات نزيهة تكون كمدخل للحكم الرشيد، إذ ترتكز السياسة العامة المقترحة على رؤية تتجاوز التعامل مع نزاهة الانتخابات باعتبارها عملية قانونية أو حدث دوري مهمته انتاج ممثلي الشعب، إلى عدها جزء من مشروع الإصلاح للدولة عبر بناء مؤسساتها، فنجاح الانتخابات يقاس على قدرتها في انتاج مؤسسات تحظى بالثقة العامة، لذى فأن الانتخابات النزيهة هي نقطة البداية التي تقود إلى ترسيخ الشرعية المؤسسية والوصول إلى الحكم الرشيد.

كما وتركز على ربط الشرعية الانتخابية بالداء المؤسسي، وعلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في مراحل العملية الانتخابية جميعها، وتركز أيضا على مبدأ التكامل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري، وعليه سيتم تقسيم السياسة إلى أهدف السياسية، الإجراء المقترح، الجهة المسؤولة، مؤشر قياس الاداء، الأثر المتوقع:

الهدف الأول: تعزيز البيئة القانونية والمؤسسية:

- **الإجراء المقترح:** بناء أطار قانوني ومؤسسي ثابت ومستقر يهدف إلى ضمان نزاهة العملية الانتخابية ويعزز شرعية المؤسسات المنتخبة، ويكون ذلك عبر استقرار التشريعات الانتخابية، والحد من التعديلات، كذلك ضمان استقلال المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من النواحي كافة سواء كانت المالية والادارية والوظيفية، وأيضاً العمل على تحقيق العدالة في الفصل بالطعون والنزاعات الانتخابية، وضمان الحقوق السياسية وتحقيق التكافؤ والمساواة أمام القانون لجميع الاطراف.
- **الجهة المسؤولة:** مجلس النواب، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مجلس القضاء الاعلى.
- **مؤشر قياس الاداء:** انخفاض عدد الطعون، واستقرار التشريعات الانتخابية.
- **الأثر المتوقع:** تعزيز الثقة بالقوانين وزيادة شرعية العملية الانتخابية.

الهدف الثاني: ترسيخ النزاهة والشفافية الانتخابية:

- **الإجراء المقترح:** بناء منظومة متكاملة للشفافية والمساءلة، تهدف إلى مكافحة المال السياسي الذي يستخدم في الانتخابات، وتنظيم وتقنين مصادر تمويل الاحزاب والحملات الانتخابية مع الزام الجميع بشرط الافصاح المالي، وتمكين ودعم رقابة منظمات المجتمع المدني والاحزاب ووسائل الإعلام على مراحل العملية الانتخابية.
- **الجهة المسؤولة:** المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، هيئة النزاهة، منظمات المجتمع المدني.
- **مؤشر قياس الاداء:** زيادة الافصاح المالي، وتراجع نسب المخالفات الانتخابية.
- **الأثر المتوقع:** زيادة نسب النزاهة، وارتفاع ثقة المواطنين بمخرجات الانتخابات.

الهدف الثالث: التحول الرقمي للحوكمة الانتخابية:

- **الإجراء المقترح:** ادخال وتوظيف التقنيات الرقمية وجميع الادوات التكنولوجية المتاحة لتطوير الادارة الانتخابية، من خلال بناء السجل الانتخابي البيومتري، وتطوير القدرات السيبرانية لحماية قواعد البيانات والانظمة والاجهزة الالكترونية الانتخابية، والعمل على أدخال وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في كشف المخالفات الانتخابية و اعتماد الشفافية عبر نشر البيانات والنتائج الانتخابية.
- **الجهة المسؤولة:** وزارة الاتصالات، هيئة الاعلام والاتصالات، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المركز الوطني للأمن السيبراني، وجميع الجهات التقنية المختصة.
- **مؤشر قياس الأداء:** الاقبال على التسجيل البايومتري، وقلة الاعطال في الاجهزة والبرامج الإلكترونية، انخفاض نسب الهجمات السيبرانية أو القدرة على التصدي لها، والسرعة في اعلان النتائج.
- **الأثر المتوقع:** تعزيز قدرة وكفاءة الإدارة الانتخابية، وتقليل فرص التزوير والتلاعب، وزيادة مصداقية الانتخابات.

الهدف الرابع: تحويل الشرعية الانتخابية إلى شرعية مؤسسية:

- **الإجراء المقترح:** اعتماد منظومة وطنية لتقييم أداء المؤسسات المنتخبة ويكون هذا التقييم وفقاً لمؤشرات الحكم الرشيد، وأيضا تعزيز آليات المساءلة، وقياس مستويات الثقة العامة للمؤسسات بصورة مستمرة، وربط الأداء المؤسسي بجودة الخدمات العامة.
- **الجهة المسؤولة:** مجلس النواب، مجلس الوزراء، هيئة النزاهة، الجهاز المركزي للإحصاء، الجامعات ومراكز البحوث.
- **مؤشر قياس الأداء:** زيادة مؤشرات الثقة العامة، تحسن في كفاءة الاداء الحكومي، زيادة خدمة رضا المواطنين عن الخدمات العامة.
- **الأثر المتوقع:** تحويل الشرعية الانتخابية إلى شرعية مؤسسية مستدامة، ترسيخ من قواعد الحكم الرشيد.

الخاتمة:

توصل البحث إلى أن نزاهة الانتخابات تُعد حجر الأساس في التأسيس للشرعية المؤسسية، لكنها لا تكفي من الوصول للحكم الرشيد، ما لم تنتج عنها مؤسسات قادرة على ممارسة السلطة بكفاءة وشفافية، وتقديم سياسات عامة فاعلة، وتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة، وتحقيق تطلعات وطموح المواطنين.

أما الدراسة المقارنة للدول الانتقالية فأنها وضحت أن هنالك بعض الدول نجحت في تحويل نزاهة الانتخابات إلى مؤسسات مستقرة، وجاء هذا النجاح نتيجة لأحداث إصلاحات قانونية ومؤسسية اسهمت في استقلال الإدارة الانتخابية ورسخت سيادة القانون، واوجدت بيئة تنافسية عادلة، وربطت بين الاداء الحكومي وشرعية الانتخابية، من ناحية اخرى، فأن سبب فشل بعض الدول في تحقيق نزاهة الانتخابات هو ضعف المؤسسات واستشراء الفساد اضافة إلى عدم المساواة في العدالة الانتخابية، مما انتج بالتالي شرعية مؤسسية غير مستقرة، واستمرار الازمات السياسية، يرافقها تراجع في ثقة المواطنين بالمؤسسات المنتخبة.

وعليه، فأن بناء الحكم الرشيد يبدأ من انشاء منظومة انتخابية نزيهة قادرة على انتاج مؤسسات تحظى بالثقة والقبول العام، مما يؤدي إلى تعزيز الشرعية المؤسسية والتي ترتبط بالإداء الحكومي الكفوء، إذاً فالانتخابات لم تعد وسيلة لتجديد النخب السياسية فقط، بل اصبحت أحد الادوات المهمة والاساسية لتحقيق الإصلاح في الدولة وتعزيز استقرارها، فنجاح التحول الديمقراطي في الدول الانتقالية متوقف على قدرة هذه الدول من الانتقال من شرعية صناديق الاقتراع إلى شرعية الإنجاز المؤسسي كونها الأساس الحقيقي للحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

المراجع

André Blais, Shaun Bowler, Todd Donovan, and Ola Listhaug Christopher J. Anderson. (2007). Losers' Consent: Elections and Democratic Legitimacy (Comparative Politics). Oxford University Press.

Beetham, D. (2013). The Legitimation of Power (Vol. 2). Red Globe Press.

Belloni, R. (n.d.). Power Sharing and Post-Conflict Democracy: The Case of Bosnia. Democratization, p. 850.

Bieber, F. (2004). Power sharing as ethnic representation in postconflict societies: the cases of Bosnia, Macedonia, and Kosovo, Nationalism after communism: lessons learned. Central European University Press.

Cheeseman, N. (2018). Institutions and Democracy in Africa: How the Rules of the Game Shape Political Developments. Cambridge University Press.

Dahl , R. A., & edited by Asbgorn Eide and Bern. (1992). paper presented at : Human Rights in persbectibe:A Global Assessment : Nobel Symposiym 74. Democracy and Human Rights under Different Conditions of Development. Oxford:Cambridge,M A: Blaskwell Business.

Damir Kapidžić. (2023). General elections in Bosnia and Herzegovina 2 October 2022, Electoral Bulletins of the European Union, Elections in Europe 2022 (3 الإصدار). American Psychological Association.

Fukuyama, F. (2014). Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy. Farrar, Straus and Giroux.

International IDEA. (2022). The Global State of Democracy 2022: Forging Social Contracts in a Time of Discontent. Sweden: International IDEA.

Mawson, A. (2010). ORGANIZING THE FIRST POST-APARTHEID ELECTION: SOUTH AFRICA, 1994. The Trustees of Princeton University.

MIETZNER, M. (2009). Military Politics, Islam, and the State in Indonesia: From Turbulent Transition to Democratic Consolidation. Institute of Southeast Asian Studies.

Norris, P. (2014). Why Electoral Integrity Matters. United Kingdom: Cambridge University Press.

Norris, P., Frank, R. W., Martine, F., & and others. (2014). Advancing Electoral Integrity. Oxford University Press.

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR. (2024). Handbook for the Observation of Information and Communication Technologies (ICT) in Elections. Warsaw: Organization for Security and Co-operation in Europe.

Staak , S. v., & Wolf, P. (2019). Cybersecurity in Elections: Models of Interagency Collaboration. Stockholm: International IDEA.

United Nations. (2012). Policy Directive: Principles and Types of UN Electoral Assistance. United Nations/ Focal Point for Electoral Assistance.

United Nations/ Security Council. (2021). Electoral process in Iraq: Report of the Secretary-General. United Nations/ Security Council.

Weber, M. (1978). Economy and Society. University of California Press.

Wolf, P., & and others. (2017). Introducing Biometric Technology in Elections. Stockholm: International IDEA.

الامم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد. (بلا تاريخ). لمحة عن الحكم الرشيد. تاريخ الاسترداد 6 4, 2026، من الامم المتحدةhttps://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance :

الان وول، واخرون، و ترجمة: ايمن ايوب. (2006). أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. رام الله: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.(IDEA)

انور محمد فرج محمود. (2012). المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية(العدد 37)، صفحة 243.

سوزان سكارو. (2005). تنفيذ الديمقراطية الداخلية الحزبية. واشنطن: المعهد الوطني الديمقراطي.

عبد السلام نوير. (2003). ورقة عمل بعنوان الابعاد السياسية لتطوير النظام الانتخابي في مصر. مؤتمر النظم الانتخابية مابين مصر والعالم. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عبد الفتاح ماضي. (2009). مفهوم الانتخابات الديمقراطية، في علي خليفة الكواري وأخرون: الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية . (علي خليفة الكواري، المحرر) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الفتاح ماضي. (2009). مفهوم الانتخابات الديمقراطية. (علي خليفة الكواري، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية، المحرر) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الله محمود احمد. (2018 10, 18). دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على العملية الانتخابية. تاريخ الاسترداد 4 5, 2026، من موقع الرسمي د. عبد الله محمود احمد : https://kenanaonline.com/users/abdallama/tags/9162/posts#https://kenanaonline.com/users/abdallama/posts/331817

كوفي عنان وآخرون. (2012). تعميق الديمقراطية : استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع انحاء العالم، تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والامن. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

محمد عربي ياسر. (12, 2017). الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام 2003: دراسة مقارنة مع فلندا. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، الصفحات 9-14.

مصطفى صادق عواد، عبد الرحمن محمد عيسى، و سيف نبهان اسماعيل. (9, 2025). السلام الهش في المجتمعات المتعددة (البوسنة والهرسك انموذجا). الفكر القيادي للبحوث والدراسات(العدد 7)، الصفحات 235-236.

معهد السلام الامريكي. (يوليو-تموز 2004). انشطة المانحين وإمكانيات بروز المجتمع المدني في العراق. معهد السلام الامريكي. واشنطن: معهد السلام الامريكي.